AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/563*
S/1996/884*
14 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٨١ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ إعلان تعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه مذكرة صادرة عن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بموضوع بريفلاكا.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

191196 191196 96-32381

المرفق

مذكرة صادرة في بلغراد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بموضوع بريفلاكا

١ - يوجد نزاع إقليمي بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبالتحديد بين جمهورية الجبل الأسود، وجمهورية كرواتيا بشأن شبه جزيرة بريفلاكا (رأس أوستري وجزء من أراضيها الداخلية الطبيعية) في خليج بوكا كوتورسكا. ولقد أشير إلى ذلك بوضوح في الجملة الأولى من المادة ٤ من اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهوريـــة يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/744-A/51/351، المرفق). وتدل هذه الحقيقة على أن اعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بجمهورية كرواتيا لا ينطوي ولا يمكن أن ينطوي على الاعتراف بإقليم بريفلاكا المتنازع عليه. ومن جهة أخرى، وفقا للقانون الدولي، يكفي لطرف واحد فقط ضالع أن يرى وجود نزاع، حسبما أشارت إلى ذلك دون غموض محكمة العدل الدولية في فتواها المتعلقة بتفسير معاهدات السلام عام ١٩٥٠. ووفقا للقانون الدولي، إنكار الطرف الآخر وجود النزاع لا يثبت بحد ذاته عدم وجوده.

٢ - ونظرا إلى عدم ترسيم الحدود على الأرض وفي البحر بين جمهورية الجبل الأسود وجمهورية كرواتيا، وتطبيق النظم القانونية ليوغوسلافيا السابقة، وأخذا في الاعتبار أماني جمهورية كرواتيا في مواصلة وجودها كدولة مستقلة، اتصلت جمهورية الجبل الأسود، على أساس القرار الذي اتخذه برلمانها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (أي قبل انفصال كرواتيا)، ببرلمان جمهورية كرواتيا وتقدمت إليه بمبادرة لترسيم الحدود مع جمهورية كرواتيا بالاتفاق المتبادل. وقد أثبت قيام جمهورية الجبل الأسود بهذا العمل وجود هذا النزاع على الصعيدين العام والرسمي، على حد سواء. وقبِل برلمان جمهورية كرواتيا المبادرة. وكان هذا الوقت الذي تعهدت فيه جمهورية كرواتيا بتنفيذ ترسيم الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي مع جمهورية الجبل الأسود، في منطقة بريفلاكا.

تفسير النزاع

٣ - تطالب جمهورية كرواتيا بإقليم بريفلاكا على أساس حق تاريخي. بيد أن هذا الحق التاريخي هو في الحقيقة حجة سياسية.

٤ - تطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، بإقليم بريفلاكا على أساس ممارسة ولايتها الفعلية في هذه المنطقة خلال فترة طويلة من التاريخ، أي على أساس إدارتها وسيطرتها على المنطقة، التي تحققت على الدوام باسم السيادة. وفي الماضي، فضلا عن الأوقات الأكثر حداثة جرت هذه الإدارة - ليس فقط على بريفلاكا (رأس أوستري وجزء من أراضيها الداخلية الطبيعية)، بل أيضا على

المنطقة كلها حتى نقطة مولونات وبما في ذلك تلك النقطة - من مراكز في بوكا كوتورسكا، أي في الجبل الأسود.

٥ - ووفقا لذلك، وحسبما عرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي النزاع، في قضية "مافروماتيس" عام ١٩٢٤، يوجد بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، وجمهورية كرواتيا، "عدم اتفاق بشأن نقطة تتعلق بالقانون أو الحقيقة". وهناك خلاف في ادعاءات الطرفين، ينطوي حلها دوما على نتائج قانونية ونتائج أخرى.

اعتراف جمهورية كرواتيا بالنزاع

٦ - طرح رئيس جمهورية كرواتيا، بصدد إجراء الاعتراف الدولي بجمهورية كرواتيا، في رسالته المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الموجهة إلى رئيس مجلس وزراء الجماعة الأوروبية، طلبا لاعتراف الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بجمهورية كرواتيا. ونظرت لجنة التحكيم في هذا الطلب مطبقة أحكام الإعلان المتعلق بيوغوسلافيا والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاعتراف بالدول الجديدة في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي، التي اعتمدها مجلس وزراء الجماعة الأوروبية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وقبلتها جمهورية كرواتيا.

٧ - وبصدد الإشارة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاعتراف بالدول الجديدة في شرق أوروبا وفي الاتحاد السوفياتي، أصدرت الجماعة الأوروبية بيانا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ مفاده "أن الاعتراف لا ينطوي على قبول الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها موقف أي جمهورية فيما يتعلق بالأراضي التي تتنازع عليها جمهوريتان أو أكثر". ونتيجة لذلك، عندما مُنح الاعتراف الدولي لجمهورية كرواتيا، لم تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالأراضي المتنازع عليها، وهي في هذه الحالة أراضي بريفلاكا، أي رأس أوستري وجزء من أراضيها الداخلية الطبيعية، بوصفها جزءا لا يتجزأ من جمهورية كرواتيا. وهذا البيان يتوافق تماما مع فكرة أنه لا ينبغي منح الاعتراف فيما يتعلق بأي أراضي يحوم حولها جدال. ويتوافق هذا أيضا بصورة تامة مع القانون الدولي ومع الممارسة التي تفيد بأن الاعتراف بدولة لا ينطوي بالضرورة على وجوب تعيين جميع حدودها بالضبط قبل الاعتراف. وبصدد إجراء قبول جمهورية كرواتيا عضوا في الأمم المتحدة أكد من جديد رئيس جمهورية كرواتيا، في رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، التزام جمهورية كرواتيا بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاعتراف بالدول الجديدة في شرقي أوروبا والاتحاد السوفياتي. ونتيجة لذلك، تكون جمهورية كرواتيا قد قبلت فعلا - كشرط لوجودها الدولي - أن الجزء المتنازع عليه من الأراضي لا يمكن اعتباره جزءا لا يتجزأ من جمهورية كرواتيا.

٨ - إن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاعتراف بالدول الجديدة في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي، التي تعكس الموقف الأوروبي العام، وكذلك البيان الصادر عن الجماعة الأوروبية ومفاده أن الاعتراف لا يمكن أن يشمل شيئا يكون محل نزاع، متسقان تماما مع الطبيعة القانونية الدولية للنزاع، الذي يمثل، بحكم

تعريفه، خلافا في ادعاءات من طرفين فيما يتعلق بجزء محدد من الأراضي، يسفر حله عن نتائج قانونية ونتائج أخرى. وإضافة إلى ذلك، من مبادئ القانون الدولي الأساسية أن ترسيم الحدود بين الدول لا يمكن أن يتم من جانب واحد على الإطلاق، وإنما يتم على الدوام كعمل قانوني ثنائي له أهميته الدولية، وأن الدول ملزمة بالمضي قدما في ترسيم الحدود بتلك الطريقة.

نظام الأمن الذي وضعته الأمم المتحدة بشأن بريفلاكا

٩ - لقد نُظم المركز القانوني الحالي لشبه جزيرة بريفلاكا بموجب الإعلانات المشتركة التي لها طابع المعاهدة وصدرت عن رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورئيس جمهورية كرواتيا في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وتتألف مما يسمى بـ "اتفاق بشأن بريفلاكا"، وهو اتفاق صاغته الأمم المتحدة وقبلته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا، والوثيقة المتعلقة بتسليم الثكنات العسكرية في بريفلاكا إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛ وقرارات مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢) المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛ و ٩٨١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥؛ و ١٠٣٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ و ١٠٦٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وتنص المادة ٤ من اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا على أنه ريثما يتم التوصل إلى حل للنزاع الإقليمي بشأن بريفلاكا، اتفق الطرفان على احترام نظام الأمن القائم الذي وضعته الأمم المتحدة وترصده أيضا.

١٠ - وقد تناول الإعلان المشترك المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ القضايا المعلقة ذات الصلة بالحزام بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، وجمهورية كرواتيا. وقد أنشأ الاتفاق مركزا قانونيا مؤقتا لإقليم بريفلاكا، الذي جرد من السلاح، وكذلك أراضيه الداخلية. واتفق على أن موضوع الأمن العام في بوكا كوتورسكا وفي منطقة دبروفنيك ينبغي حسمه من خلال مزيد من المفاوضات. وأقر مجلس الأمن هذا الاتفاق بموجب قراره ٧٧٩ (١٩٩٢)، حيث تعهدت الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولية رصد الترتيبات المتفق عليها، أي ضمان احترام النظام القانوني للأمن الذي أنشأته الأمم المتحدة إلى أن يتوصل الطرفان إلى حل سلمي. ولقد تم نشر المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في شبه الجزيرة وبذلك أقامت المنظمة العالمية سلطتها وسيطرتها. وبإنشاء الأمم المتحدة لنظام الأمن في هذه المنطقة، يكون مجلس الأمن قد استثنى عمليا الموضوع المتنازع عليه من الولاية القضائية والمسؤولية المنفردة للدولتين المعنيتين، مما يوضح أن هذا الموضوع يمكن أن يهدد السلم والأمن. وفي الوقت نفسه، فرض مجلس الأمن على الطرفين المعنيين الالتزام بالعمل على إيجاد حل بالوسائل السلمية. وفي الواقع، أنشأ مجلس الأمن سلطة وسيطرة المنظمة العالمية على بريفلاكا لكي لا يكون ليوغوسلافيا ولا لكرواتيا ولاية قانونية تنطبق على بريفلاكا اليوم. وباتخاذ القرار المذكور، يطالب مجلس الأمن الطرفين بتسوية النزاع عن طريق المفاوضات المتبادلة.

١١ - ولقد أكد من جديد الإعلان الذي وقّعه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورئيس جمهورية كرواتيا في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ما يسمى بـ "اتفاق بريفلاكا" الذي تم التوصل إليه في الوقت نفسه. ولقد حدد الاتفاق، الذي صاغه ممثلو الأمم المتحدة وقبله الطرفان، تحديدا دقيقا مركز منطقة بريفلاكا وأراضيها الداخلية كأراض مجردة من السلاح، وكذلك النظام فيها. و "تم الاتفاق بشأن الحدود في منطقة الأمم المتحدة المجردة من السلاح بموجب القرار ٧٧٩ (١٩٩٢) عشية يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بين رئيسي الجمهورية كوسيتش وتوديمان، اللذين اجتمعا تحت رئاسة السيد فانس واللورد أوين"، وهو اتفاق أكده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24848)، ويتبدى أيضا على الخريطة الرسمية للأمم المتحدة التي استخدمها المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة في بريفلاكا.

١٢ - والوجود الوحيد المسموح به في "المنطقة الزرقاء" في إطار النظام المنشأ لـ "المنطقة الزرقاء"، التي تغطي الإحداثيين اللذين حددتهما قوة الأمم المتحدة للحماية، وهو وجود مراقبي الأمم المتحدة، وبخلاف ذلك فهي منطقة غير مأهولة. وهذا يعني أن وجود أي أشخاص آخرين، سواء كانوا من إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو من إقليم جمهورية كرواتيا، ممنوع. أما في "المنطقة الصفراء"، التي تغطي المنطقة المحددة على الخريطة والتي اتفق عليها ممثلو الجيش اليوغوسلافي مع الجنرال موريللون في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فليس من المسموح به أي وجود لأفراد عسكريين أو أسلحة ثقيلة المدفعية والدبابات ومدافع الهاون والمدافع المضادة للطائرات وأجهزة إطلاق الصواريخ والمركبات المصفحة حاملات الأفراد العسكريين، بما في ذلك جميع الأفراد العسكريين، سواء في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، أو في أراضي جمهورية كرواتيا. وفي الأراضي الكرواتية بالمنطقة الصفراء، مسموح بوجود الشرطة التابعة لجمهورية كرواتيا، وفي الجزء اليوغوسلافي من "المنطقة الصفراء" مسموح بوجود الشرطة التابعة لجمهورية الجبل الأسود، وكل منهما مسلحة بالمسدسات فقط.

١٣ - وفي قرار مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، الذي استعيض بمقتضاه عن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية بولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة، تأكد من جديد قرار مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢). وهو ينص على أن مجلس الأمن يقرر أن تشمل عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا "رصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح وفقا للقرار ٧٧٩ (١٩٩٢)" وذلك ريثما يتم التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

١٤ - والواقع أن مجلس الأمن أكد مرة أخرى في قراره ١٠٣٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وجود نزاع بين الطرفين، وأكد، متصرفا في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن على الطرفين كليهما التزاما بالعمل من أجل إيجاد حل من خلال المفاوضات. ويتخذ أحدث قرار لمجلس الأمن، وهو القرار ١٠٦٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، موقفا مطابقا بشأن بريفلاكا.

١٥ - ولقد أعربت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية الجبل الأسود عن ارتياحهما وتأييدهما لنظام الأمن الذي أنشأته الأمم المتحدة في بريفلاكا وللمركز القانوني الحالي للإقليم المتنازع عليه، على أساس مفهوم أن هذا المركز ينطوي على أن الإقليم المتنازع عليه سوف يظل تحت سلطة وسيطرة الأمم المتحدة إلى أن يتوصل الطرفان إلى تسوية لنزاعهما الإقليمي. ولقد كان التعاون بين السلطات المسؤولة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية الجبل الأسود والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة بشأن بريفلاكا تعاونا بناء.

انتهاك جمهورية كرواتيا لنظام الأمن الذي أقامته الأمم المتحدة

١٦ - بالرغم من نظام الأمن المحدد الذي أقامته الأمم المتحدة، فإن جمهورية كرواتيا تسببت في وقوع عدد من الحوادث واتخذت إجراءات عديدة تنتهك بشدة نظام الأمن الذي أقامته الأمم المتحدة؛ ويشهد على ذلك الاحتجاجات الكتابية التي تقدمت بها حكومة جمهورية يوغوسلافيا وجمهورية الجبل الأسود وتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/222 و Corr.1 و 2). وفي الوقت نفسه، قام الجانب الكرواتي من طرف واحد بترسيم حدوده على الأرض وفي البحر مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي مع جمهورية الجبل الأسود، منتهكا بذلك قاعدة دولية أساسية باعتبار ترسيم الحدود مسألة قانونية ثنائية ذات أهمية دولية، وكذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات الثنائية. ولا يمكن أن تقبل حكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجبل الأسود مثل هذه الحدود البحرية التي أقيمت بطريقة غير مشروعة ومن طرف واحد. ويمكن فقط ترسيم الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، وجمهورية كرواتيا في البحر بعد تسوية النزاع بشأن بريفلاكا وبعد القيام بترسيمها على الأرض في المنطقة.

١٧ - وفيما يتعلق بالسلوك غير المشروع للجانب الكرواتي وانتهاكات نظام الأمن المحدد الذي أقامته الأمم المتحدة، تقدمت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية الجبل الأسود باحتجاجات على الجانب الكرواتي وقامت بصفة منتظمة بإبلاغ ممثلي الأمم المتحدة في الموقع وكذلك الممثل الخاص للأمين العام، والأمين العام ومجلس الأمن بهذه الحوادث.

١٨ - وكنتيجة لهذه الإجراءات غير المشروعة، قامت جمهورية كرواتيا ببناء المنشآت العسكرية التالية مما يشكل انتهاكا لنظام الأمن الذي أقامته الأمم المتحدة: المرفق المقام عند تقاطع طرق كوبيلا بيك - بريفلاكا و سيبافيكا كوفي - فيتالييينا؛ والمرفق الذي يستهدف مراقبة سيبافيكا كوفي ووصلة الاتصالات بين كوبيلا - فيتالييينا وكوبيلا - بريفلاكا؛ والمرفق المقام على الطريق المؤدي إلى وصلة الاتصالات بين فيتالييينا - سيبافيكا في اتجاه مرافق غلافيكا، وفيلاز، وكوبيتشي؛ والمرفق المقام في غلافيكا - مركز مراقبة المرور رقم ٢٠٧؛ وفي باكفيكا كوفي، في نقطة الموقع السابق للتخلص من النفايات الذي يقع على وصلة الاتصالات بين مولونات وبريفلاكا المنشأة حديثا، من الجزء الجنوبي لمركز مراقبة المرور رقم ٣٢٣؛ وعلى مركز مراقبة المرور رقم ٣٢٣ في كوبيكا؛ وأخيرا المرفق المقام على نقطة فيلاز. وتقدمت حكومة

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية الجبل الأسود مرة أخرى باحتجاج على هذه الانتهاكات وطلبت إلى مجلس الأمن أن يحث جمهورية كرواتيا على إلغاء جميع النتائج المترتبة على إجراءاتها غير المشروعة في "المنطقة الزرقاء"، أي في المنطقة المتنازع عليها الخاضعة لنظام الأمن الذي أقامته الأمم المتحدة ولسلطتها ومراقبتها.

جهود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، لتسوية النزاع

١٩ - تبذل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، أقصى جهود ممكنة بغية تسوية النزاع الإقليمي مع جمهورية كرواتيا بشأن بريفلاكا من خلال المفاوضات الدبلوماسية المباشرة، امتثالا للتعليمات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى المبادرة المشار إليها أعلاه التي اتخذها برلمان جمهورية الجبل الأسود في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، التي تتضمن اقتراحا بالتفاوض حول ترسيم الحدود مع جمهورية كرواتيا في البر والبحر في منطقة بريفلاكا. ويشار كذلك إلى المفاوضات التي جرت في لاهاي وبروكسل على أعلى مستوى طوال عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢، وإلى اجتماع وزيري داخلية جمهورية الجبل الأسود وجمهورية كرواتيا ومحادثاتهما في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وإلى المحادثات المباشرة للطرفين المعنيين التي جرت في إطار اللجنة المشتركة بين الدولتين بحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥، وإلى الدبلوماسية المكوكية لممثلي الأمم المتحدة، وختاما إلى استمرار المفاوضات في دايتون، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ومؤتمر لندن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ومؤتمر باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمفاوضات في زغرب التي جرت في ١١ آذار/مارس ١٩٩٦، وفي بلغراد في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٦. ولم تسفر أي مفاوضات منها مع ذلك عن أي نتيجة.

٢٠ - وخلال مفاوضات السلام في دايتون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بذل وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مستخدما جميع أدوات الترتيب السلمي الشامل، كل ما في وسعه لبلوغ تسوية عن طريق التفاوض للنزاع عن طريق إجراء اتصالات مباشرة مع وفد جمهورية كرواتيا، بحضور ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية. والضمانات المقدمة بهذه المناسبة من جمهورية كرواتيا فيما يتعلق بالتبادل الثلاثي للأراضي بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وتسوية النزاع حول بريفلاكا لصالح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، معروفة جيدا لجميع المشتركين في المحادثات السلمية المباشرة في دايتون. وفي حيازة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، ورقة، باللغة الكرواتية، قدم فيها الوفد الكرواتي، بوصفها نسخته للتبادل الثلاثي للأراضي، اقتراحا بتسوية النزاع. وكان نص هذه الورقة مقبولا لدى الوفد اليوغوسلافي. غير أنه فور التوصل إلى اتفاق دايتون، ومن خلال سلسلة من البيانات العامة التي أدلى بها مسؤولون رفيعو المستوى في جمهورية كرواتيا، وكذلك بيانات أُدلي بها في الاتصالات الثنائية المباشرة، تجاهلت كرواتيا الترتيبات التي اتفق عليها بالفعل، وتحججت بعقبة زعمت أنها واردة في المادة ٨ من دستورها، التي ليس لها وجود في الواقع.

٢١ - وفي جميع الاتصالات المشار إليها أعلاه، لم تبد جمهورية كرواتيا الاستعداد للبدء في محادثات ذات معنى، وتصرفت بالتالي في تعارض تام مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والأسلوب الذي استخدمته جمهورية كرواتيا كان بغرض تقرير أن المشكلة إما غير هامة أو سهلة الحل، بينما تعرض باستمرار احتمال الحل الايجابي لصالح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، أو تعمل على تنقيح الحلول التي تم الاتفاق عليها بالفعل في اتفاقات ثنائية على أعلى مستوى أو وردت في قرارات مجلس الأمن، أو تتجاهل الالتزامات التي تعهدت بها. ولذلك فإن جمهورية كرواتيا، عن طريق التهرب من الوفاء بالتزام بموجب القانون الدولي للتوصل إلى تسوية واستغلال حقيقة أن قوات الأمم المتحدة في بريفلاكا موجودة لمدة محددة يجري تمديدها بصورة دورية، حاولت ممارسة ضغط قوي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، بالتخلي عن موقفها الأساسي في النزاع الإقليمي حول بريفلاكا. وباتخاذها لهذه الإجراءات، انتهكت جمهورية كرواتيا عمدا قرارات مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢) و ٩٨١ (١٩٩٥) و ١٠٣٨ (١٩٩٦)، التي تفرض، عملا بالمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، الالتزام بتسوية المنازعات على أساس مفاوضات ذات معنى وبروح حسن النية.

اتفاق بشأن تطبيع العلاقات والنزاع الإقليمي حول بريفلاكا

٢٢ - إذ تضع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هذا في الاعتبار، وإذ يعكس موقفها أساسا فيما يتعلق ببريفلاكا موقف جمهورية الجبل الأسود، نظرا لأنها تشتمل على إقليم هذه الجمهورية، فإنها تعي بالكامل المغزى الأوسع لتطبيع العلاقات اليوغوسلافية - الكرواتية ولا تسعى إلى إعاقة عملية التطبيع، وتواصل تقديم أفكار ومبادرات من أجل الحل السلمي، وتقوم في هذا الصدد بالوفاء بالتزاماتها الواردة في قرار مجلس الأمن ١٠٦٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اقترحت، كحل أدنى لاستيعاب مصالح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بأراضي بريفلاكا المتنازع عليها ولإتاحة الفرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا، المادة ٤ من اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا، وفيما يلي نصها:

"١ - يوافق الطرفان المتعاقدان على حل قضية بريفلاكا المتنازع عليها من خلال المفاوضات المشتركة. ولذلك، سيجري الإسهام في ضمان الأمن الكامل للجزء من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الواقع في منطقة خليج بوكا كوتورسكا، والجزء من أراضي جمهورية كرواتيا القائم في منطقة محافظة دوبروفنيك. وسيتولى الطرفان المتعاقدان تسوية هذه المسألة المتنازع عليها من خلال المفاوضات المشتركة بروح ميثاق الأمم المتحدة وحسن الجوار.

"٢ - حتى يتم التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن بريفلاكا، اتفق الطرفان المتعاقدان على احترام نظام الأمن القائم الذي أنشئ من خلال قيام الأمم المتحدة بالمراقبة."

٢٣ - ويمثل اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا تحديا جديدا وإمكانية جديدة لتسوية النزاع الإقليمي حول بريفلاكا عن طريق المفاوضات بين الطرفين. وتقر الجملة الأولى من المادة ٤ من الاتفاق بوضوح بأن هناك "قضية بريفلاكا المتنازع عليها" بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا، وتتألف بريفلاكا من أراضي كيب أوستري ومن جزء من منطقتها الخلفية الطبيعية. ولذلك، فإن هناك نزاع إقليمي بين البلدين.

٢٤ - ووفقا للنزاع الإقليمي حول بريفلاكا، فإن الجملة الثانية من المادة ٤ ("ولذلك سيجري الإسهام في ضمان الأمن الكامل للجزء من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الواقع في منطقة خليج بوكا كوتورسكا، والجزء من أراضي جمهورية كرواتيا القائم في منطقة محافظة دوبروفنيك".) يمكن تفسيرها فقط بوصفها إسهاما في الأمن الكامل لجزء من أراضي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الواقع في منطقة خليج بوكا كوتورسكا، الخاضع في الوقت الحالي لنظام الأمن الذي أقامته الأمم المتحدة، أي تحت سلطة ورقابة الأمم المتحدة فيما يسمى بـ "المنطقة الزرقاء"، التي تشمل مياه خليج بوكا كوتورسكا، الذي حظي على الدوام بمركز المياه الداخلية غير القابلة للانقسام؛ وعبارة "والجزء من أراضي جمهورية كرواتيا الواقع في منطقة محافظة دوبروفنيك" يمكن أن تشير فقط إلى اراضي جمهورية كرواتيا المتاخمة للمنطقة الخلفية الطبيعية لكيب أوستري، أي بريفلاكا.

٢٥ - وتشير ضمنا المادة ٢ من الاتفاق، التي تشير إلى الاعتراف المتبادل بالسيادة والسلامة وفقا للقانون الدولي، إلى أنه لا يمكن أن تكون الأراضي المتنازع عليها موضعا للانتهاك من جانب أي طرف من الطرفين الموقعين. وبالإضافة إلى ذلك تنص المادة ٢ على التزام صريح بأن يتم ترسيم الحدود على أساس مفاوضات بين الطرفين.

٢٦ - وتشير المادة ١٠ من الاتفاق إلى التزام الطرفين بمواصلة المفاوضات بشأن تطبيع العلاقات في مجال النقل الجوي والبري على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، الذي يشير ضمنا إلى أن المفاوضات بشأن ما يسمى بالممرات الجنوبية، الواقعة في المنطقة المتنازع عليها، لا تزال معلقة، وكذلك المفاوضات بشأن افتتاح معبر على الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، وجمهورية كرواتيا، غير القائم في الوقت الحالي.

الحل المقترح للنزاع حول بريفلاكا

٢٧ - بناء على ذلك تقدم المواد ٤ و ٢ و ١٠ من الاتفاق بشأن تطبيع العلاقات إمكانية استيعاب مصالح الطرفين على أساس مبدأ المعاملة بالمثل المنصوص عليه في المادة ١٠ عن طريق إجراء ترسيم قانوني لحدود بريفلاكا، حتى يجري الاعتراف بكيب أوستري وجزء من منطقتها الخلفية الطبيعية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من بوكا كوتورسكا، أي جمهورية الجبل الأسود وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، نظرا لأن بريفلاكا ومنطقة أكبر منها وتشمل نقطة مولونات قد جرى إدارتها على مدار فترة طويلة من التاريخ من

مدن أكبر تقع في بوكا كوتورسكا، أي من الجبل الأسود. ولذلك، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي جمهورية الجبل الأسود، تطالب ببريفلاكا على أساس الممارسة المستمرة الفعلية للولاية عليها، وهو مجرد شرط آخر للملكية السيادية للمنطقة المتنازع عليها وفقا للقانون الدولي.

٢٨ - وفي نفس الوقت، فإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية الجبل الأسود ستعملان، على أساس تبادل المصالح المنصوص عليه في المادة ١٠ من الاتفاق، على أن تجعلا في إمكان جمهورية كرواتيا استخدام الممر الجنوبي الجوي والبري بحرية. ويمثل هذا الاقتراح مبادرة جديدة اتخذتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية الجبل الأسود لصالح جمهورية كرواتيا من أجل تسوية النزاع الإقليمي حول بريفلاكا، وتدبيرا عمليا لتنفيذ الاتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا.

- - - - -